

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المرقب
كلية علوم الشريعة

دليل البحث العلمي المحكّم

جامعة المرقب
كلية علوم الشريعة
college.sharia



إعداد: أ. عصام بن الصّدّيق بن يعقوب

مراجعة: د. آمنّة محمد الوتبي

إشراف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء

العام الجامعيّ 1445 / 1446 (2023 / 2024م)

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المرقب

كلية علوم الشريعة

دليل البحث العلمي المحكّم

إعداد:

أ. عصام بن الصّدّيق بن يعقوب

مراجعة:

د. أمّنة محمّد انويجي

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى	ت
2	مقدمة	1
3	مفاهيم عامة	2
4	أولويات البحث العلمي بكلية علوم الشريعة	3
6	المواصفات العلمية والمنهجية للبحث العلمي المحكم	4
8	مواصفات الطباعة والإخراج في البحث العلمي المحكم	5
10	معايير تقويم البحث العلمي المحكم	6
13	الملاحق	7

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد: فإنّ البحث العلميّ المحكّم يُعتبر جزءاً رئيساً من اهتمامات أعضاء هيئة التدريس والباحثين بمراكز الأبحاث، محلّياً وعالمياً. وهو شرطٌ قانونيّ لنيل التّرفيحات العلميّة، وشرطٌ عمليٌّ لمواكبة مسيرة التّقدّم، والإسهام المثمر في مختلف مجالات العلوم.

وللبحث العلميّ المحكّم شروط خاصّة وعمامةٌ ينبغي استيفاؤها، وأخلاقيّات لا بدّ من التّزامها، ومقاصد يحسُنُ الحرصُ على تحقيقها.

وفي هذا الدليل إيضاح موجزٌ لأبرز هذه النّواحي، وفق أهمّ اللّوائح والأعراف المنظّمة لذلك، ووفق رؤية كليّة علوم الشريعة، في سعيها الحثيث للتهوؤ بحركة البحث العلميّ في مجالات علوم الشريعة، بما يخدم المجتمع، ويُسهّم في استقرار الوطن اوزدهاره، والتهوؤ بالأمّة.

ونسأل الله التّوفيق لما يحبُّ ويرضى، وأن يجعلنا من أهل الشريعة حقّاً، القائمين بها صدقاً، الباحثين عن الحقّ والمستمسكين به والدّاعين إليه.

مفاهيم عامة

أولاً: تعريف البحث العلمي المحكم:

البحث العلمي المحكم هو عمل علمي يقوم به باحث متخصص؛ لتحقيق إسهام معرفي مثمر في مجال تخصصه، ويكون في موضوع محدد، ويتبع الباحث في كتابته الأسلوب العلمي الصحيح وفق متطلبات الكتابة العلمية الصحيحة ومناهجها، ويخضع للتحكيم العلمي وفق ضوابط محددة، ويُنشر في مجلة أو يكون ضمن أعمال مؤتمر، أو نحو ذلك من مجالات نشر النتائج العلمي.

ثانياً: أهداف البحث العلمي المحكم:

- 1- تحقيق إسهام مثمر في مجال من مجالات العلم والمعرفة.
- 2- التهور بالمستوى المعرفي والتقدي للباحثين، وتنمية مهارات البحث العلمي.
- 3- الاستيثاق من استيفاء شروط الترقيات العلمية الأكاديمية.

ثالثاً: توصيات وضوابط متعلقة بالبحث العلمي المحكم لمنتسبي (كلية علوم الشريعة):

- ينبغي للباحثين المنتسبين إلى كلية علوم الشريعة مراعاة بعض الأمور -فوق الشروط والضوابط العامة- عند إنجاز بحث علمي محكم، أهمها:
1. أن يكون البحث متسقاً مع رؤية الكلية ورسالتها، مسهماً في تحقيق أهدافها.
 2. الاستفادة من توصيات مجلس الكلية وقسم البحوث والاستشارات في اختيار مواضيع البحوث، وغير ذلك مما يتصل بالبحث العلمي.
 3. الحرص على نشر النتائج العلمي في مجالات علمية متميزة في تخصصها.
 4. متابعة إصدارات كلية علوم الشريعة، والاستفادة منها، ونشر بعض النتائج العلمي من خلالها، بما لا يخالف اللوائح والقوانين المقررة بالخصوص.

أولويات البحث العلمي بكلية علوم الشريعة

تسعى كلية علوم الشريعة الارتقاء بمستوى البحث العلمي لمواكبة الأولويات التنموية والمجتمعية، وينتظم سعي الكلية في هذا السياق في عدد من الأهداف الفرعية:

أولاً: تطوير مكتبة الكلية لتوفير مصادر علمية تدعم البحث العلمي وتشجع عليه، وذلك من

خلال ما يلي:

1. بناء قاعدة بيانات على شبكة المعلومات لكتب المكتبة والكتب الإلكترونية.
2. عقد اتفاقيات تعاون مع الكليات الشرعية والمراكز البحثية بخصوص تبادل الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية.
3. تصميم مكتبة إلكترونية.
4. الحرص على الاستفادة من معارض الكتاب لتعزيز مكتبة الكلية.
5. إصدار (دليل المكتبة)، بما ييسر للطلبة والباحثين الاستفادة من المكتبة على النحو الأمثل.

ثانياً: الرفع من مكانة مجلة الكلية، وذلك من خلال ما يلي:

1. رسم سياسات فاعلة لاستكتاب باحثين مبرزين في مجالات اهتمامات المجلة.
2. استكمال الإجراءات اللازمة للانتظام في سلاسل النشر المحلية والعربية والعالمية.
3. اعتماد نظام منضبط في استقبال البحوث وتقويمها وما يتعلّق بذلك من إجراءات.
4. المتابعة المستمرة لموقع المجلة على الشبكة، وتحديثه بشكل دوري.

ثالثاً: توجيه الأبحاث العلمية نحو قضايا المجتمع الإسلامي المحلية والعالمية، وذلك من خلال

ما يلي:

1. إعداد دراسات مسحية لتحديد مجالات الدراسة البحثية وأولوياتها.
2. التّواصل مع الجهات ذات الصلة من أرباب سوق العمل، كالمحکّمات الجزئية والابتدائية، ومراقبات التعليم، والمكاتب الهيئة العامة للأوقاف، ومكاتب الشؤون الاجتماعية، والأجسام السياسية المحلية؛ لتحديد أولويات البحث العلمي فيما يتصل بعمل تلك الجهات.

3. إقامة ندوات ومحاضرات علمية؛ لتوجيه أنظار الباحثين نحو المستجدات الفكرية والثقافية وغيرها مما يتصل بأهداف الكلية ومجالات البحث العلمي بها.

رابعاً: إثراء الإنتاج العلمي المحلي، وذلك من خلال ما يلي:

1. تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية المحلية والإقليمية.
2. تأسيس حاضنة للمشروعات الريادية في الكلية بالتعاون مع إدارة الجامعة.

خامساً: بناء شراكات بحثية مع كليات العلوم الشريعة والمراكز البحثية، وذلك من خلال ما

يلي:

1. تثبيت الشراكات القائمة، والحرص على تفعيلها والاستفادة منها على أحسن وجه.
2. التوسع في عقد اتفاقيات وشراكات علمية أخرى، محلياً ودولياً، بما يتسق مع رؤية الكلية ويسهم في تحقيق أهدافها.

المواصفات العلمية والمنهجية للبحث العلمي المحكم

يتألف البحث العلمي المحكم من عناصر رئيسة، وهي:

1. ملخص:

ويتألف من عنصرين رئيسين:

○ فكرة عامة عن موضوع البحث ومضمونه - بما لا يتجاوز خمسمائة كلمة - تمكن القارئ من تكوين صورة إجمالية، يمكنه من خلالها معرفة ما لو كان البحث ضمن مجال اهتماماته أو لا.

○ الكلمات الدلالية، وتسمى الكلمات المفتاحية، وهي كلمات قليلة - أربع كلمات أو خمس - يمكن من خلالها معرفة أهم ما يتصل به هذا الموضوع من مصطلحات ونقاط مركزية، والتي تظهر البحث لمن يبحث عن بعض تلك الكلمات عبر محرّكات البحث العامة والخاصة.

2. مقدّمة:

وتتألف من عدد من العناصر الرئيسية، وهي:

○ ذكر موضوع البحث، وبيان لحدوده، وأهميته، وسبب اختياره.

○ بيان مشكلة البحث، وتكون في نقاط محددة، وفي الغالب تكون في صورة أسئلة.

○ بيان أهداف البحث، وتكون - كذلك - في نقاط محددة، وفي الغالب تكون على صورة أجوبة للأسئلة الواردة في مشكلة البحث.

○ عرض الدراسات السابقة في موضوع البحث باختصار، وبيان وجه مفارقة البحث لها.

○ بيان المنهج المختار للبحث، بما يناسب موضوع البحث.

○ هيكلية البحث.

3. صلب البحث:

ويكون مقسماً على مباحث أو مطالب أو فروع، ونحو ذلك، بما يتسق مع موضوع البحث وطبيعته.

4. خاتمة:

وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

5. ثبت بالمصادر والمراجع.

وينبغي -كما هو معلوم- مراعاة القواعد والضوابط المنهجية في كتابة البحوث العلمية، ومما يتأكد في هذا السياق:

1. التزام أخلاقيات البحث العلمي، وفق ما هو مثبت في (الميثاق الأخلاقي للبحث العلمي) الصادر عن كلية علوم الشريعة.
2. الدقة في النقل، والتزام الأمانة العلمية، وعدم الإكثار من النقول الحرفية، إلا فيما تدعو إليه حاجة البحث.
3. سلامة اللغة، والحرص على جودة التعبير ووضوح الأسلوب.
4. اتّحاد المنهجية فيما تتجاذبه الآراء، كطريقة العزو والتوثيق، وإثبات بيانات المصادر، ونحو ذلك.
5. الحرص على أصالة المصادر، واختيار الطبّعات المعتمدة ما أمكن.
6. الدقة في تخريج الأحاديث، دون إطالةٍ تخرج عن المقصود.
7. التّنبّه من الرواية المختارة، والحرص على الدقة في عدد الآي.

مواصفات الطباعة والإخراج في البحث العلمي المحكم

تختلف المواصفات الفنيّة للبحوث العلميّة من مجلّة إلى أخرى، ومؤتمرٍ إلى آخر، ونحو ذلك، ولا بدّ من مراعاة ذلك.

وفيما يلي عرضٌ للمعايير المقرّرة في (المجلّة العلميّة لعلوم الشريعة) الصّادرة عن كليّة علوم الشريعة بجامعة المرقب:

1. أن يكون البحث أصيلاً في أفكاره وموضوعه، متضمّناً مشكلة واضحة تدخل ضمن تخصص المجلّة.

2. ألا يزيد البحث على أربعين (40) صفحة، بما في ذلك المقدّمة وثبت المصادر، مع مراعاة خصوصيّة بعض المواضيع، كما لو كان البحث تحقيقاً لمخطوط أو نحو ذلك.

3. أن يُسبَق البحث بملخّص، يوضّح فيه الباحث المشكلة البحثيّة، وأهميّة البحث، ويذكر فيه الكلمات الدلاليّة التي تعين الباحثين على الاستفادة من بحثه فيما بعد. ويُشترط ألاّ يتجاوز الملخّص -بما في ذلك الكلمات الدلاليّة- خمسمائة (500) كلمة.

4. إذا كانت الورقة المقدّمة للنّشر تعليقيّاً على كتاب أو تقريراً عن مؤتمر أو ندوة- فإنّه يُشترط ألاّ يزيد عدد صفحاتها على خمس (5) صفحات.

5. سلامة اللّغة، ووضوح الأفكار وترابطها وتسلسلها تسلسلاً منطقيّاً.

6. أن تُثبّت في آخر البحث (في صفحة مستقلّة) قائمة بالمصادر والمراجع، مرتبةً ترتيباً هجائياً بحسب اسم المصدر أو المرجع (من الألف إلى الياء)، مشتملة على معلومات النّشر، ويُستغنى بذكر معلومات النّشر في ثبت المصادر عن ذكرها في الهامش. وفي حال كون القرآن الكريم أحدَ مراجع الباحث فإنّه يُذكرُ أولاً، مع بيان الرّواية الملتزمة.

7. في تخريج الأحاديث تُتبع الطريقة المعروفة من ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث، مع ذكر الجزء ورقم الصّفحة.

8. ألاّ يكون البحث قد سبق نشره في مجلّة أخرى، أو ضمن أعمال مؤتمر، أو نحو ذلك.

9. لا تمانع المجلّة في نشر بحث مستلّ من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه للباحث نفسه إذا استوفى شروط النّشر، شرط أن يرفق صورة من قرار لجنة المناقشة. ولا يُستفاد من

- نشر البحث المستل من رسالة الباحث أو أطروحته في التّريقات العلميّة، وإنّما يُنشر تعميمياً للفائدة، ويُشار -حال نشر البحث- لهذا في الصّفحة الأولى من البحث عند نشره في المجلّة.
10. أن يكون البحث مطبوعاً بالحاسوب على برنامج (Microsoft Word)، بحجم ورق (A4)، بخطّ (Traditional Arabic) أو (Sakkal Majalla)، بحجم (16) للمتن، و(Bold-16)، وللعناوين الفرعيّة، و(Bold-17) للعناوين الرئيسيّة، و(14) للتعليقات في الهوامش. ويُشترط إرفاق نسخة على صيغة (PDF)، وفي حال استعمال خطوط أخرى -كما في رسم المصحف ونحو ذلك- فإنّه يُشترط إرفاق الخطوط أو رابط لتحميلها.
11. أن تكون هوامش البحث كالتالي: اليمين (2.5 سم)، واليسار (2.5 سم)، والأعلى (3 سم)، والأسفل (2.5 سم).
12. أن يكون تباعد الأسطر مفرداً، ومحاذاة الفقرات على خانة (ضبط كليّ)، وتباعد الفقرات (0) قبل الفقرة وبعدها، إلّا العناوين الفرعيّة: قبلها (6) وبعدها (0)، والعناوين الرئيسيّة: قبلها (18) وبعدها (6).
13. أن يكون ترقيم الصفحات أسفل الصفحة في المنتصف، ولا يُدرج على صفحة الغلاف.
14. تتضمّن صفحة الغلاف عنوان البحث، واسم الباحث، ودرجته العلميّة، والجامعة والكلية التي يعمل بها. ويُعاد عنوان البحث فقط -دون بيانات الباحث- أعلى الصّفحة الأولى من الملخّص ومن البحث.

معايير تقويم البحث العلمي المحكم

تختلف -أيضاً- معايير تقويم البحوث العلمية من مجلة إلى أخرى، ومؤتمر إلى آخر، ولا بد للباحث من مراعاة ذلك.

وفيما يلي عرضٌ للمعايير المقررة في (المجلة العلمية لعلوم الشريعة) الصادرة عن كلية علوم الشريعة بجامعة المرقب، مع بعض الضوابط والتنبهات المتصلة بذلك:

1. تُستقبل الأعمال العلمية على البريد الإلكتروني للمجلة: (shareaa_j@elmergib.edu.ly) فقط، وليست هيئة التحرير بالمجلة مسؤولة عن استقبال البحوث التي ترد من أي طريق آخر.
2. تلتزم هيئة التحرير المعايير الأخلاقية في كافة إجراءات النشر، ومن ذلك ما يتعلق ببيانات الباحثين (أرقام الهواتف، والبريد الإلكتروني، ...)، حيث تتعهد ألا تستعمل هذه البيانات ونحوها في غير إجراءات النشر.
3. تُعرض ملخصات البحوث الواردة على الهيئة الاستشارية للمجلة خلال اجتماعاتها الدورية، ويكون العرض سرياً (دون عرض اسم الباحث)، ويُعتبر رأي أغلبية الأعضاء لقبول الملخصات أو رفضها، شرط ألا يكون المجتمعون أقل من ثلاثة أعضاء، وفي حال تساوي العدد قبولاً ورفضاً فإن الملخص يُعدُّ مقبولاً. وفي حال كون البحث مقدماً من أحد أعضاء الهيئة الاستشارية فإنه يُعرض بنفس الآلية، إلا أنه لا اعتبار لرأي العضو الباحث في ملخص بحثه.
4. تخضع كل البحوث والأعمال التي تُقبل ملخصاتها لتقويم علمي سري من قبل محكمين اثنين متخصصين في مجال البحث، ويكون كلٌّ منهما أعلى درجة علمية من الباحث، أو مثله على الأقل، ولا تقلّ درجتهم عن درجة محاضر.
5. في حال ما لو اختلفت نتيجة تقويم المحكمين قبولاً ورفضاً فإن البحث يُحال لمحكم ثالث، ويُعتبر قوله، للترجيح بين قولهما.
6. في حال ما لو اشترط أحد المحكمين تعديلاتٍ على البحث فإنها تلزم الباحث، ولو لم يشترطها غيره من المحكمين.
7. في حال التزام آلية التقويم المقررة وما يتصل بها من ضوابط -يما في ذلك تعدد المحكمين- فإن

- نتيجة التقييم تُعدُّ نهائية، ولا يحقُّ للباحث الطعن فيها.
8. يُعدُّ مرفوضاً كلُّ عمل يثبت لدى هيئة التحرير أنه مسروق، شرط أن يثبت ذلك بشكل واضح لا لبس فيه، إمَّا عن طريق برامج التَّحَقُّق الإلكترونيَّة، أو بمقابلته بالعمل الَّذي يُظنُّ أنه سُرق منه. ويسري هذا في كلِّ عملٍ تثبُتُ سرقة، سواءً كان ذلك قبل عرض الملخَّص أو بعده، وسواءً كان قبل تقييم البحث أو بعده، مهما كانت نتيجة التَّقييم.
9. يكون التَّقييم وفق النَّمُودج المعدَّ من هيئة التحرير بالمجلَّة، ويَعتمد التَّقييم على عدَّة معايير، أبرزها: أهميَّة الموضوع وأصالته، ووضوح المشكِّلة البحثيَّة، وصياغة العنوان، والتزام المنهج العلميِّ، وتسلسل الأفكار وترابطها، وأهميَّة النتائج والتوصيات ودقَّتها، وأصالة المراجع وتنوعها، وسلامة اللُّغة وجودة الأسلوب. ويعتمد قرار النُّشر على توصية المحكمِّ.
10. يُعلِّم الباحث بنتيجة التَّقييم عبر البريد الإلكتروني في مدَّة أقصاها شهران من تاريخ استلام بحثه، ويُستثنى من ذلك الطُّروف القاهرة العامَّة الَّتِي قد تتسبَّب في تأخُّر إجراءات التَّقييم.
11. في حال ما لو كانت نتيجة التَّقييم سلبية فإنَّ للباحث الحقَّ في الاطِّلاع على تقرير المحكمِّين دون اسمهما وتوقيعهما، كما أنَّ له الحقَّ في الطُّعن في نتيجة التَّقييم، على أن يتحمَّل رسوم الطُّعن الَّتِي تقرِّرها هيئة التحرير وفق التَّكلفة الماليَّة لإعادة التَّقييم؛ وذلك أنه في حال الطُّعن فإنَّ البحث يُحال لمحكمِّين اثنين وفق الشُّروط السَّابقة، غير المحكمِّ الأوَّل، ويُعدُّ البحث مقبولاً للنُّشر لو كانت نتيجة إعادة التَّقييم إيجابيَّة في تقرير المحكمِّين كليهما.
12. يُعلِّم الباحث بالتَّعديلات المطلوبة -إن وجدت- كتابيًّا، ويلتزم إجراءها في مدَّة لا تزيد عن شهر من تاريخ إبلاغه بها. وفي حال ما لو أعاد الباحث إرسال البحث دون إجراء التَّعديلات المطلوبة فإنَّ لهيئة التَّحرير عدمُ نشر البحث دون إعلام الباحث بذلك.
13. باب قبول البحوث للنُّشر في المجلَّة مفتوح طيلة أشهر العام، والأصل أن البحوث الَّتِي ترد إلى هيئة التَّحرير خلال الفترة من أوَّل ربيع الآخر إلى آخر رمضان- تُنشر في عدد شهر المحرم، والبحاث الَّتِي ترد في الفترة من أوَّل شوَّال إلى آخر ربيع الأوَّل- تُنشر في عدد شهر رجب، إلَّا أنه في حال ما لو كانت الإجراءات المذكورة أعلاه تستلزم تأخير نشر بحث ما؛ فإنَّ لهيئة التَّحرير الحقَّ في تأخير نشره إلى العدد التَّالي للعدد الَّذِي كان مراداً أن يُنشر البحثُ فيه، وليست ملزِّمةً بإعلام الباحث مسبقاً.

اعتبارات عامة:

1. البحوث الواردة إلى المجلة لا تُردُّ إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
2. يحقّ لهيئة التحرير إجراء التعديلات الطّفيفة التي يقرّها المحكّم دون الرجوع إلى الباحث، شرط ألا تكون هذه التعديلات مؤثّرة في صلب الموضوع وأهدافه الرّئيسة.
3. يحقّ لهيئة التحرير إجراء التّصويبات اللّغويّة، وتنسيق البحوث من حيث الطّباعة ونحوها بما يلائم الإخراج الفنيّ للمجلّة، دون الرجوع إلى الباحث في شيء من هذا.
4. لا تعبّر الآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة في المجلة بالضرّورة عن رأي هيئة التحرير، وإنّما تعبّر عن آراء كاتبها، وتقع عليهم وحدهم مسؤوليّة ما تتضمّنه من وجهات نظر ومدى صحّة ما يرد فيها من معلومات أو بيانات.
5. يتمّ ترتيب البحوث المنشورة وفقاً لاعتبارات الإخراج الفنيّ للمجلّة، ولا يعكس ترتيب البحوث قيمتها العلميّة أو مستوى الباحثين.
6. يزوّد الباحث بثلاث نسخ من عدد المجلة المنشور بحثه به فيما لو تمّ نشر العدد ورقياً.

الملاحق

جامعة المرقب / كلية علوم الشريعة
المجلة العلمية لعلوم الشريعة
نموذج تقويم ورقة علمية مقدمة للنشر بالمجلة

اسم المقوم			
القسم	التخصص العام		
الكلية	التخصص الدقيق		
الجامعة	الدرجة العلمية		
عنوان الورقة			
تقويم الورقة			
أولاً: التقييم التفصيلي			
الدرجة	بند التقييم		
30\	أهمية الموضوع وأصالته ووضوح المشكلة البحثية		
10\	ملائمة المضمون للعنوان		
10\	التزام المنهج العلمي		
20\	تسلسل الأفكار وترابطها		
10\	أهمية النتائج والتوصيات ودقتها		
10\	مستوى المراجع وتنوعها		
10\	المستوى اللغوي		
100\	المجموع		
ثانياً: التقييم الإجمالي			
غير صالحة للنشر	صالحة للنشر بعد تعديلات أساسية	صالحة للنشر بعد تعديلات طفيفة	صالحة للنشر دون تعديلات*

* يُشترط لإجازة الورقة للنشر دون تعديلات ألا تقل درجة التقييم عن 60% من الدرجة القصوى في كل بند من بنود التقييم التفصيلي، وألا يقل المجموع عن 100\75. علماً بأن التقييم التفصيلي وُضِع لتسهيل عملية التقييم بشكل منضبط، وللمقوم أن يقتصر على التقييم الإجمالي، مع بيان أسباب القبول أو عدمه من خلال التقرير المفصل.

التاريخ:

توقيع المقوم:

